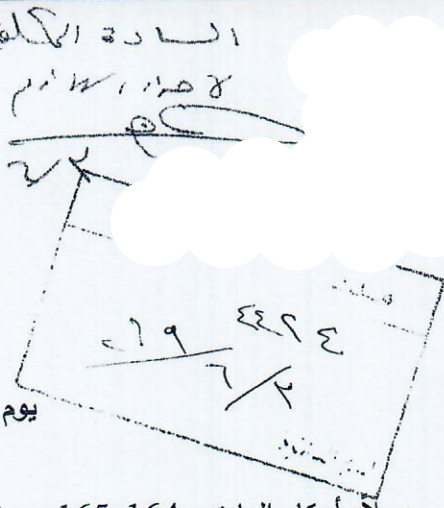


البنك العربي - سورية
ARAB BANK-SYRIA

الهيئة العامة العادية

يوم الخميس الموافق 2019/05/30



عملاً بأحكام المادتين 164 و 165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و 23 من النظام الأساسي للبنك العربي - سورية، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة، وذلك في الساعة الخامسة مساءً من يوم الخميس الموافق لتاريخ 2019/05/30 في فندق الشيراتون - قاعة أمية، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس المكان الساعة 6:00 مساءً، حيث تم نشر الدعوة في صحيفتين يوميتين لمدة يومين، والمرفق نسخة عن كل منها مع هذا المحضر، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في الصحف التالية:

جريدة الوطن	-	العدد 3149	بتاريخ 2019/5/14
جريدة الثورة	-	العدد 16977	بتاريخ 2019/5/14
جريدة الوطن	-	العدد 3150	بتاريخ 2019/5/15
جريدة الثورة	-	العدد 16978	بتاريخ 2019/5/15

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك 775/م.ع/2019 تاريخ 2019/5/12 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سورية المركزي رقم 777/م.ع/2019 تاريخ 2019/5/12 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية 778/م.ع/2019 تاريخ 2019/5/12 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد اجتمعت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية اجتماعها الأول في الساعة الخامسة مساءً من يوم الخميس بتاريخ 2019/5/30 في فندق الشيراتون - دمشق، بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة والذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (27,218,260) سهماً وتشكل مانسبته (53,897 %) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة ، وأسهماً بالوكالة وعددها (3,872,710) سهماً وتمثل مانسبته (7,668 %) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (31,090,970) سهماً وتشكل ما نسبته (61,566 %) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية عدد من أعضاء مجلس الإدارة ومندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من السيدات / مايه درويش و رهن حرم أغاسي ونخلة كسيري بموجب كتاب التكليف 1/12/7045، تاريخ 2019/5/21 وكل من السيدة/غدير أبو دان والأنسة/ريما القباني و الأنسة / راما خربوطلي و الأنسة / رنيم أحمد كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب 16/3069/ص تاريخ 2019/5/29 و الانستان شذى حمدوش و راما حوارنة كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب 537/ص-إ.م تاريخ 2019/05/15 . كما حضر الاجتماع الدكتور/ قحطان السيوفي مدقق حسابات البنك.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 و حضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغفلة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و 182/1 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور/ خالد الوزني الذي سمى كل من الدكتور / وليد محمد مرعي الاحمر، و السيدة/ أمال محمود عزام كمراقبي تصويت والسيد / غسان خميس أبو النيل كمدون لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2018 ، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة و الموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2018.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات، إن أمكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. تحديد تعويضات ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة عن 2018.
7. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2018.
8. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2018.



10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع ، الأردن والبنك العربي - سورية لمدة سنة اعتباراً من 2019/1/1 ولغاية 2019/12/31 بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2018، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

قام الدكتور / خالد الوزني - رئيس الجلسة - بقراءة تقرير مجلس الإدارة و الذي تضمن استعراض ماتم إنجازه حتى نهاية العام 2018 على مختلف الأصعدة و خطة البنك لعام 2019، كما تضمن تقرير مجلس الإدارة التطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي و الإقليمي و المحلي، حيث ساهم التراجع الملموس في اسعار النفط و تباطؤ النمو الاقتصادي للصين بالإضافة الى عوامل اخرى في تدني آفاق نمو الاقتصاد العالمي، بينما مازالت التحولات و الإضطرابات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها العديد من دول منطقتنا العربية و ما صاحبها من غياب للاستقرار السياسي و سيادة حالة من عدم وضوح الرؤية، تسهم و بشكل ملموس في تعزيز حالة التراجع في الأداء الاقتصادي و المالي على المستوى الاقليمي. كما إستمرت الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد منذ عدة سنوات، بالتأثير سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة المعاناة وتعميق حالة الركود الاقتصادي على صعيد كل من الأفراد والمؤسسات. كما كان للتراجع الملموس في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى نتيجة لتلك الظروف الأثر الهام في التأثير على معدلات الأداء الاقتصادي بشكل عام.

كما اشار التقرير الى ان إستراتيجية البنك العربي - سورية ارتكزت خلال السنوات الماضية بشكل أساسي على تعزيز قدرة المصرف على البقاء والإستمرار من خلال التكيف مع طبيعة الظروف التشغيلية الصعبة وغير المستقرة وتعزيز القدرة على مواجهة تراجع مستوى العمل والنشاط المتاح مع ما صاحبه ذلك من تراجع في حجم الإيرادات التشغيلية و الارباح المتحققة. لقد ركز البنك على محاولة السيطرة ما أمكن على المصاريف التشغيلية رغم الإرتفاعات الحادة التي شهدتها الأسعار في السوق المحلي نتيجة لتراجع أسعار الصرف، بالإضافة إلى العمل على المحافظة على موظفي البنك بإعتبارهم من أهم موجودات المؤسسة وأسباب نجاحها. من جانب آخر، ركزت إستراتيجية البنك بشكل خاص على التعامل مع محفظة القروض المتعثرة والحفاظ على حقوق المصرف، رغم الصعوبات التي يواجهها البنك في هذا المجال، من خلال إستمرار التواصل مع عملاء البنك المدينين، بصورة ودية أو من خلال إقامة القضايا أمام المحاكم المختصة، لمحاولة الوصول إلى تسويات مقبولة تسمح بإسترداد حقوق البنك، خاصة وأن زيادة طول فترة الأزمة وما قد ينجم عن ذلك من زيادة في الضغوط والصعوبات الاقتصادية سيؤدي إلى تفاقم حالات التعثر الإئتماني والآثار السلبية المترتبة على المصرف نتيجة لذلك.



كما اشار التقرير الى النتائج المالية حيث بلغ صافي الخسائر للبنك العربي - سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام 2018 مبلغ و قدره 2,233,637,218 ليرة سورية (مليارين و مئتان و ثلاثة وثلاثون مليون و ستمائة و سبعة و ثلاثون الف و مئتان و ثمانية عشر ليرة سورية) أما فيما يتعلق للعام 2019 فقد ركزت استراتيجية البنك العربي - سورية لعام 2019 على وضع اهداف منسجمة مع ما تم التخطيط له خلال السنوات السابقة، حيث تم التركيز على ما يلي:

- معالجة محفظة القروض المتعثرة و العمل للوصول الى تسويات و معالجات مع عملاء البنك تضمن حقوق مساهمي البنك و تعمل على تحسين الاداء المالي.
- المحافظة على سيولة مقبولة بكافة العملات.
- اتباع سياسة خفض المصاريف التشغيلية بشكل عام، مع التركيز على المحافظة على الموظفين المتميزين و العمل على تطويرهم و تأهيلهم بشكل مستمر.
- تعزيز دور الدوائر الرقابية و بيئة الرقابة الداخلية بغرض إدارة المخاطر التشغيلية و العمل على التخفيف من اثارها.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة و الموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2018، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة:

قام الدكتور/ قحطان السيوفي - مدقق الحسابات - بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للبنك العربي - سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 2018/12/31، و خلص إلى أن ميزانية و حسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتظهر بشكل عادل حسابات الشركة عن السنة المالية 2018.

سال أحد المساهمين عن انخفاض الدخل التشغيلي عن العام 2018 و المقارنة مع العام 2017 وازدياد النفقات و المصاريف و انخفاض صافي الموجودات.

كما سال أحد المساهمين عن انعكاس المعيار 9 على الأرباح و الخسائر

سال أحد المساهمين عن حجم محفظة التسهيلات والديون المستحقة، وعن آلية البنك في زيادة حجم التسهيلات المقدمة لتحقيق الربح للبنك وإطفاء الخسائر المتراكمة،

كما سال أحد المساهمين عن الديون المتعثرة ومراحل التحصيل تلك الديون.

جواباً على ما سبق أوضح السيد رئيس الهيئة العامة :

- أن نتائج الأعمال تشير إلى تحسن في تلك النتائج في العام 2018 نتيجة استرداد العديد من المخصصات نتيجة إطفاء بعض الديون المتعثرة.

- أن المعيار 9 من الصعب توقع بآثاره، فهو سوف يطبق للسنة المالية 2019.

- أن العقوبات تؤثر سلباً على نتائج أعمال البنك، حيث أعاقت تلك العقوبات توسيع نشاط البنك وتقديمه لمنتجات مصرفية جديدة.



- أن الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة البنك حريصون خلال أدائهم لأعمالهم على حقوق المودعين ومساهمي شركة البنك.

أوضح السيد المدير العام النتائج المالية تأثرت نتيجة إطفاء مخصصات ضريبية سابقة، ومخصص للمصاريف القضائية للقروض المتعثرة، كما أوضح أن الدخل التشغيلي انخفض نتيجة تراجع الفوائد عن حسابات البنك في المصارف كما تمت تصفية بعض الاستثمارات. أضاف السيد المدير أن القيمة السوقية للسهم يحكمها قانون العرض والطلب.

أوضح السيد المدير العام أن النصف الثاني من العام 2018 كانت جيدة وواعدة، ولكن بداية العام 2019 أدخلت العمل بمرحلة صعبة نتيجة زيادة العقوبات على سورية. ولكن رغم ذلك فإن البنك لم يتوقف عن الإقراض.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:
ناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها.
بعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات ومجلس الإدارة والحسابات الختامية.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:
تمت مناقشة موضوعي الاحتياطات بناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2018 (خسائر قبل الضريبة 1,445,978,282 ل. س فقط مليار و اربعمائة و خمسة و اربعون مليون و تسعمائة و ثمانية وسبعون ألف و مئتان و اثنان و ثمانون ليرة سورية) ولذلك فلا يتوجب اقتطاع أية احتياطات لهذا العام. وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة:
أشار رئيس مجلس الإدارة الى وجود خسائر صافية بقيمة 2,233,637,218 ليرة سورية (مليارين و مئتان و ثلاثة وثلاثون مليون و ستمائة و سبعة و ثلاثون ألف و مئتان و ثمانية عشر ليرة سورية)، كما اشار الى ان الخسائر المدورة للسنوات السابقة قد بلغت 13,847,924,998 ل.س (ثلاثة عشر مليار و ثمانمائة و سبعة واربعون مليون و تسعمائة و اربعة وعشرون ألف و تسعمائة و ثمانية و تسعون ليرة سورية) لذلك لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع. وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018 واتخاذ القرار بشأنها:
تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2018، حيث اشار الدكتور / خالد الوزني الى تنازل اعضاء مجلس الإدارة عن التعويضات و البدلات

لعام 2018

و قد بين الدكتور/ خالد الوزني ان مبلغ 17,444,098 ل.س (سبعة عشر مليون و اربعمائة و اربعة و اربعون الف و ثمانية وتسعون ليرة سورية فقط لاغير) و المذكور بالتقرير السنوي لعام 2018 يمثل مصاريف سفر و إقامة لأعضاء المجلس .
أما بالنسبة الى تعويضات و بدلات أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2019، فقد طلب الدكتور/ خالد الوزني بأن تفوض الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة بإتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص حسب ما تقتضيه ضرورات العمل .
و قد وافقت الهيئة العامة على تفويض رئيس المجلس بهذا الموضوع بالإجماع .

7. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2018.

تمت مناقشة موضوع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2018 وبناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2018. (خسائر قبل الضريبة 1,445,978,282 ل.س فقط مليار و اربعمائة و وخمسة و اربعون مليون و تسعمائة و ثمانية و سبعون الف و مئتان و اثنان وثمانون ليرة سورية) وبالتالي لا يوجد أية مكافآت لرئيس و أعضاء مجلس الإدارة. وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك .

8. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:

استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق، وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية ومبادئ ومقررات لجنة بازل، ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات. وبعد التداول ومناقشة مداخلات السادة المساهمين، أنتخبت الهيئة العامة بالإجماع مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من مجلس التدقيق والمحاسبة، حيث تم انتخاب الدكتور/ قحطان مالك السيوفي و ذلك للدورة المالية 2019 و فوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2018.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي البنك عن أعمال الشركة خلال السنة المالية 2018.



10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع / الأردن والبنك العربي - سورية

لمدة سنة اعتباراً من 2019/1/1 ولغاية 2019/12/31:

أشار السيد رئيس الجلسة إلى تجديد عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 2019/1/1 إلى 2019/12/31 ، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي

تشمل:

- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي - سورية مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي - سورية من الشريك الإستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن أن يكون نافذاً إلا بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات مع الشريك الاستراتيجي وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم وإبرام العقد وفق التعديلات النهائية التي يستنسبها مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة.

وبانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية بتمام الساعة السابعة مساءً من نفس تاريخ الاجتماع.

مراقب: السيدة أمال عزام



مدون الجلسة: غسان خميس ابو النيل



مراقب: الدكتور وليد الاحمر

مندوب وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك

السيدة مريم درويش

السيدة كاترين كسري

الانسة هنادي

رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور/ خالد الوزني



ر صورة طبق الأصل